

تازة .. رقم التدخلات للوقاية المدنية بتازة ينم عن الجاهزية 24/24 ووصل إلى 8425 بالنسبة للسنة الفارطة 2023

عبدالحق خرباش .. 03.03.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



حقيقة نيوز . نت

تازة .. رقم التدخلات للوقاية المدنية بتازة ينم عن الجاهزية 24/24 ووصل إلى 8425 بالنسبة للسنة الفارطة 2023

تم يوم الجمعة 01.03.2024 بمدينة تازة ، تخليد اليوم العالمي للوقاية المدنية تحت شعار "التكنولوجيات المبتكرة في خدمة الوقاية المدنية".

تميز تخليد هذا الحدث، الذي جرى بحضور عامل إقليم تازة السيد مصطفى المعزة ، السيد رئيس الحامية العسكرية بإقليم تازة ، السيد الوكيل العام للملك ، السيد القائد الجهوي للأمن ، السيد القائد الجهوي للدرك الملكي ، السيد القائد الإقليمي للقوات المساعدة ، المجلس العلمي ، السادة نواب الأمة ، المنتخبون ، السيد الكاتب العام للعمالة بإقليم تازة ، باشا مدينة تازة وشخصيات مدنية أخرى . . . بالإضافة إلى رؤساء الأقسام الوزارية بالإقليم

أكد القائد الإقليمي للوقاية المدنية بمدينة تازة ، في حصيلة وزعت على الشكل التالي ، 216 تدخلا في ما يخص الحرائق ، أما فيما يخص حوادث سير بلغ الرقم إلى 1771 تدخلا ، وتنوعت عملت التدخلات وشملت 6350 إغاثة الأشخاص ، ووصل العدد إلى 88 تدخل آخر

بالنسبة للسكنيات وصل الرقم إلى 26 عملية إطفاء ، الحرائق الأخرى 83 عملية ، غاز البوتان 10 تدخلات، النقل 8 تدخل، و61 تدخل هم حرائق أخرى.

شملت ثلاث سنوات الأخيرة 2021، بما مجموعه 5579 تدخل همت الحرائق 268 تدخل، حوادث السير 1147 تدخل، إغاثة الأشخاص بما مجموعه 4076 تدخل.

أما سنة 2022، فقد عرفت حصيلة تدخلات المديرية الإقليمية للوقاية المدنية بتازة، 6071 تدخل، همت الحرائق ب 221 تدخل، حوادث السير 995. تدخل، إغاثة الأشخاص ب 4681 تدخل.

الحصيلة السنوية المقدمة عن المديرية، همت كذلك الدورات التكوينية وتدريب مجال الإسعافات الأولية ومكافحة الحرائق، وكذا الزيارات للمديرية لمجموعة من المصالح في إطار اتفاقية الشراكة، والتي تضم كل من القوات المسلحة الملكية (50 مستفيد)، الأمن الجهوي (114 مستفيد)، إدارة السجون (25 مستفيد)، مركز السلام غاز، مراكز تجارية كبرى، كما شملت بعض الحملات التحسيسية بمخاطر الحرائق لتجار المدينة القديمة، وحرائق الغابات للسكنة المجاورة وغيرها

يذكر أن الشعار الذي اختارته المنظمة العالمية للوقاية المدنية جاء بالنظر إلى أهمية الوسائل التكنولوجية في إدارة و تدبير المخاطر، لاسيما مع تزايد حدة الكوارث الطبيعية الناجمة عن التغيرات المناخية، ما يقتضي إعادة النظر في الاستراتيجية والوسائل المستعملة والرفع من النجاعة والكفاءة لتسيير عمليات الإغاثة والإنقاذ.

ومن هذا المنطلق، فإن البحث العلمي في مجال التكنولوجيا يضع رهن إشارة الجهات الفاعلة في مجال الحماية المدنية حلولاً مبتكرة تمكن من تعزيز تفاعلها والرفع من نجاعة عملياتها

يذكر أن المنظمة الدولية للوقاية المدنية أقرت هذا اليوم العالمي سنة 1990، حيث يعد مناسبة للتوعية والتحسيس بأهمية الوقاية المدنية وتجديد التزام الدول بتوفير الحماية والمساعدة للسكان في مواجهة الكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان.



رئيس النيابة العامة للقضاة: مواطن اليوم لن يقبل من القاضي أي سلوك يمس بوقاره

عبدالحق خرباش .. 28.02.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET

حقيقة نيوز . نت



دعا رئيس النيابة العامة حسن الداكي المسؤولين القضائيين، إلى الابتعاد عن المس بهيبة وسمعة القضاء، وإعطاء القدوة الحسنة؛ على اعتبار مواطن اليوم، لن يقبل من القاضي أي سلوك قد يمس بوقاره أو يزرع ثقة المتقاضين في عدله.

وجاء ذلك التصريح، بمناسبة افتتاح أشغال الدورة التكوينية، تحت إشراف المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بتنسيق مع رئاسة النيابة العامة ووزارة العدل؛ لفائدة المسؤولين القضائيين الجدد والنواب الأولين للمسؤولين القضائيين في مجال الإدارة القضائية.

وتندرج #الورشة_التكوينية، في إطار تفعيل مقتضيات المادة 51 من القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، كما تم تغييره وتتميمه بمقتضى القانون التنظيمي رقم 14.22.

كما تهدف إلى تنمية المهارات القيادية، وتعميق المدارك المعرفية في مجال #الإدارة_القضائية، لدى المسؤولين القضائيين ونوابهم الأولين.

وتأتي هذه الدورة التكوينية حسب النائب العام للمملكة؛ في إطار

سياق تطبعه عدة تحولات تعرفها العدالة بالمملكة، تتمثل في مراجعة القوانين المنظمة للسلطة القضائية، وغيرها من القوانين ذات الصلة بمجال العدالة.

فضلا عن مآ وَاكْبَاهُهُ ذلك من تَعْدِيلِ لبعض النصوص القانونية، التي يطمح من خلالها المغرب، لبلوغ العدالة المنشودة المعتمدة أساسا على حسن التواصل مع المرتفقين، وكسب ثقتهم فيها. بالإضافة إلى تيسير ولوجهم إليها وتشجيع الاستثمار، وتحقيق التنمية، وحماية حقوق الأشخاص والجماعات وحررياتهم وأمنهم القضائي، تجسيدا لما نص عليه الفصل 117 من الدستور.

وفي هذا الإطار، أكد حسن الداكي رئيس النيابة العامة أن تحقيق هذا الدور، رهين بالدور الذي يمكن أن يضطلع به المسؤول القضائي في هذه العملية، باعتباره قطب الرحى في المنظومة القضائية، وبالنظر للمهام المتعددة التي يباشرها.

باعتباره المسؤول الأول عن حسن تصريف الأشغال، وتوزيع المهام بالمرفق الذي يرأسه، مما ينبغي وضع استراتيجية العمل التي سَيَتَّبِعُهَا، من أجل تحقيق ذلك.

عبر السهر على ضبط العمل يضيف الداكي، وتطوير أساليبه، ورصد مختلف الصعوبات والمعوقات التي تعترض حسن تدبير مؤسسته، من أجل طرحها للنقاش مع باقي المتدخلين، بغية إيجاد الحلول المناسبة لها؛ تكريسا لمبدأ التعاون مع مختلف مكونات العدالة.

وأمام حسامة وتعدد المهام التي يضطلع بها المسؤول القضائي، قال الداكي أن #المجلس الأعلى للسلطة القضائية، يولي لمسألة اختيار المسؤولين القضائيين، عناية خاصة تتمثل في المعايير التي وضعها لهذه الغاية والمؤهلات التي ينبغي توفرها في المسؤول القضائي.

وهو ما انكب عليه المجلس في الدورات الأخيرة، والتي تعكس خياره الاستراتيجي في هذا المجال الرامي إلى التنقيب عن الكفاءات، وتشجيعها والرفع من مستوى أدائها القضائي، سواء كان مسؤولا قضائيا أو نائبا أولا له.

و استحضارا لثقل وتعدد المهام المنتظرة سواء من المسؤول القضائي باعتباره المخاطب #الأول بالمحكمة أو من نائبه الأول الذي يتولى تدبير المؤسسة نيابة عنه كلما كان لذلك ضرورة، فإن النجاح في هذه المهام، يتطلب تملك قواعد وتقنيات التدبير الإداري.

فالمسؤول القضائي أو من ينوب عنه، مطالب اليوم بأن يكون متمكنا من #أدوات القانون، وفي نفس الوقت متوفرا على مهارة المُدبر للمرفق الذي يرأسه.

حيث أن يَسْتَشْرِفُ المشاكل وَيَسْتَدْبِقُهَا بحلول ناجعة، تحقق انسجام وتكامل أداء مكونات المحكمة، وفق رؤية تعتمد تحديث آليات

العمل وتصريف الحاجيات اليومية للمتقاضين بكل عناية. فضلا عن حسن التواصل مع القضاة وأطر كتابة الضبط، والتركيز على تأطيرهم؛ سيما الشباب منهم وتوجيههم وحمايتهم من كل المؤثرات التي قد تؤثر على عطائهم أو تنحرف بهم عن مسار النزاهة واستشعار الإحساس بالمسؤولية.

وهو ما يدفع المجلس، إلى إخضاع المسؤولين القضائيين ونوابهم، للتكوين في مجال الإدارة القضائية، بِرُغْوَيدَةٍ تملك آلياتها؛ لذلك فهم مدعوون اليوم لفهم واستيعاب دقة المرحلة والتحديات الكبرى التي تعرفها السلطة القضائية بجميع مكوناتها.

وذلك من أجل الانخراط التام بكل جدية وفعالية، لتحقيق #النجاعة_القضائية التي أضحت أمرا لا مندوحة عنه، وهو ما يتطلب منهم إجادة آليات الإنصات والتواصل مع المتقاضين، وتصريف الأشغال بتنسيق مع رؤسائهم المباشرين والمركزيين.

مع الحرص على بناء علاقة تعاون وطيدة مع محيطهم الخارجي والداخلي (رئاسة ونيابة عامة وكتابة الضبط وكتابة النيابة العامة)، وتكريس مبدأ التعاون والتكامل في إطار دراسة الصعوبات والمشاكل، التي قد تؤثر على في التدبير اليومي بشكل مشترك، مع كافة المتدخلين من هيئة الدفاع ومختلف مساعدي القضاء.

وهي مهام جسيمة ومتعددة، تقتضي امتلاك المسؤول القضائي سِرعَةً الصدر، وتملك مهارة الاستماع والتمسك بروح القانون، بكل حزم وتجرد؛ واكتساب المهارات، وإنتاج الآليات الكفيلة بالتدبير الأمثل للإجراءات المسطرية والملفات القضائية.

مع احترام آجال معقولة، بما ينعكس إيجاباً على نجاعة الأداء القضائي، وتملك الأدوات المرتبطة بالتواصل، والرفع من مستوى تأطير باقي القضاة، ونسج علاقات يسودها الاحترام والتقدير المتبادل بين مختلف مكونات العدالة.

والابتعاد عن كل ما يمكن أن يمس بهيبة وسمعة القضاء، والحرص على إعطاء القدوة الحسنة والمثالية، على اعتبار أن مواطن اليوم، لا يقبل من القاضي أي سلوك قد يمس بوقاره أو يزعزع ثقة المتقاضين في عدله.

بالإضافة إلى حياده في إطار الأمانة التي تطوقه؛ فضلا عن ضرورة استحضار التقاليد والأعراف القضائية الراسخة، وتدبير الأزمات وحسم الخلافات بهمة عالية.

وبتواصل مُتزن ومتميز، والتمسك بمنظومة القيم والسلوك المنصوص عليها في مدونة الأخلاقيات القضائية؛ باعتبارها من المرتكزات الأساسية لكسب رهان العدالة.

وعليه فإن التدبير الأمثل لمرفق العدالة وفقا لـ

رئيس النيابة العامة لحسن الداكي اليوم، هو تحقيق النجاعة، والرفع من جودة أداء العمل القضائي، لا يتوقف فقط على ما سبق بسطه من ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية والتوفر على المهارات التدبيرية والكفاءة القانونية.

بل إن عماد النجاح يبقى رهينا بضرورة اعتماد #الجدية في العمل، وفرضها كمنهج متكامل يربط المسؤولية بالمحاسبة، وفقا لما أكد عليه #جلالة الملك في خطابه العرش الرابعة والعشرين.

وإلى جانب هذه المقومات التي ينبغي أن يتحلى بها قضاء القضاء المغربي، يقول الحسن الداكي أن النجاح في مجال تدبير الإدارة القضائية، يتطلب من المسؤول القضائي وضع برنامج للعمل، يربط فيه تحقيق النتائج بالأهداف.

مستحضرا في نفس الوقت الإمكانيات المتوفرة والإكراهات المطروحة واستشراف المستقبل، وهو ما يقتضي التوفر على لوحة قيادة، تُحدد المهام والمسؤول عنها وآليات التنفيذ وآجالها.

مع وضع مؤشرات يستطيع من خلالها قياس مستوى الأداء، ومعرفة مستوى النجاح الذي تحقق، ونقط الضعف التي تؤثر على عمله، قصد تلافيتها مستقبلا؛ بالإضافة إلى ترصيد المكتسبات والمنجزات المحققة، في إطار التخطيط المستقبلي.

ولا عُدَّةُ المُدَبِّرِ الإداري في هذا المجال وفقا لتصور النائب العام، إلاَّ بامتلاك أدوات التواصل؛ لأن الإدارة القضائية تقوم على علاقات متشابكة مع القضاة، ومع مصالح كتابة الضبط، وهيئة الدفاع، وكل مساعدي العدالة والسلطات العمومية والمحلية والاعلام.

أما بالنسبة للنيابة العامة، يُضاف إلى ذلك كيفية ضبط العلاقة مع ضباط الشرطة القضائية، بمختلف أصنافهم؛ وكذا مع فعاليات المجتمع المدني وغيرهم.

افتتاح أشغال الدورة التكوينية تحت إشراف المجلس الأعلى للسلطة القضائية لفائدة المسؤولين القضائيين الجدد والنواب الأولين للمسؤولين القضائيين في مجال الإدارة القضائية



لاهاي .. جلاله الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس يخدم لصالح القضية الفلسطينية

عبدالحق خرباش 23.02.2024..
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET
حقيقة نيوز . نت



لاهاي .. جلاله الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس يخدم لصالح
القضية الفلسطينية

أكد المغرب التزام جلاله الملك محمد السادس ، رئيس لجنة القدس ،
لصالح القضية الفلسطينية ، في جلسات الاستماع الجارية أمام محكمة

العدل الدولية، في حالة طلب فتوى بشأن العواقب القانونية المترتبة على سياسات وممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

وشاركت المملكة ، ممثلة بسفير جلالة الملك في لاهاي ، محمد البصري ، في جلسات استماع محكمة العدل الدولية ، التي عقدت في الفترة من 19 إلى 29 فبراير. وفي هذا السياق ، حضر السفير المغربي كداعم أساسي للعرض الفلسطيني ، الذي عقد في 19 فبراير ، إلى جانب الوفد الفلسطيني إلى المحكمة ، والذي ترأسه رياض المالكي ، وزير الخارجية والمغتربين الفلسطينيين.

حضور المغرب للمرافعات الشفوية في هذه القضية، يندرج في المشاركة المستمرة والنشطة للمملكة في هذا الملف أمام المحكمة الدولية. في هذا السياق ، قدم المغرب إلى محكمة العدل الدولية التماسا خطيا أخذته المحكمة بعين الاعتبار.

و أكدت المملكة المغربية في هذه المرافعة، بلسان صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، من جديد عزمها على "العمل بكل الوسائل القانونية المتاحة لها ، لحماية المركز القانوني والتاريخي والسياسي والروحي للمدينة المقدسة، والحفاظ على طابعها الفريد كمدينة سلام ولقاء للمؤمنين من جميع الديانات التوحيدية".

كما أكدت المملكة من جديد " التزامها الدائم باحترام القانون الدولي وتعزيز السلام في الشرق الأوسط، وهو ما يتطلب إيجاد حل عادل وشامل ودائم يقوم على مبدأ وجود دولتين: دولة فلسطينية مستقلة على أساس حدود 04 يونيو 1967 ، وعاصمتها القدس / القدس الشرقية ، وتعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، في سلام وأمن، وفقا للشرعية الدولية، وقرارات الأمم المتحدة بشأن السلام في الشرق الأوسط ، بما في ذلك مبادرة السلام العربية".

واستندت المرافعة المغربية إلى المبادئ المنصوص عليها في " نداء القدس " ، الموقع في 30 مارس 2019 بين جلالة الملك محمد السادس- أمير المؤمنين - والبابا فرانسيس. وتؤكد هذه الوثيقة الرئيسية، على وجه الخصوص ، على أنه "من المهم الحفاظ على مدينة القدس القدس كتراث مشترك للبشرية، وقبل كل شيء، لمؤمني الديانات التوحيدية الثلاث، كمكان لقاء ورمز للتعايش السلمي، لتعزيز الاحترام المتبادل والحوار. ولهذا الغرض ، يجب الحفاظ على الطابع

الخاص المتعدد الأديان والبعد الروحي والهوية الخاصة للقدس وتعزيزها. وعبرت المملكة عن أملها في أن تتمتع المدينة المقدسة بكل الحقوق في ضمان حرية الوصول الكاملة لمؤمني الديانات التوحيدية الثلاث إلى معابدهم المقدسة، وحق كل منهم في ممارسة عبادته الخاصة، بحيث ترتفع الصلاة من جانب مؤمنهم فيها إلى الله، خالق الجميع، من أجل مستقبل يسوده السلام والأخوة على الأرض".

وبالإضافة إلى ذلك ، أشارت المرافعة المغرب إلى "توافق آراء المجتمع الدولي بشأن الوضع القانوني للمستوطنات الإسرائيلية التي أقيمت في أجزاء معينة من الأرض الفلسطينية المحتلة - بما في ذلك القدس الشرقية" ، مؤكدا أنها "تشكل عقبة أمام السلام وتندرج بجعل حل الدولتين مستحيلا: دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة داخل حدود عام 1967 ، تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل ، في سلام وأمن".

"إن تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال الحوار والتفاوض ، وفقا لإطار الأمم المتحدة للتفاوض ، ولا سيما قراري مجلس الأمن 242 و 338 ، لا تزال حجر الزاوية للسلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط" ، تضيف المرافعة المغرب.

الالتزام المغربي ظهر جليا أيضا من خلال، العمل المتواصل للمملكة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف داخل منظمة الأمم المتحدة - كجزء من عمل الجمعية العامة ولجانها الرئيسية الست من أجل إيجاد تسوية نهائية لهذا النزاع، وأيضاً من خلال تواجده ضمن التجمعات الإقليمية التي تمثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والتي يتولى فيها جلالة الملك محمد السادس رئاسة لجنة القدس".

وأخيرا ، أشار المغرب ، في مرافعته ، إلى رسالة جلالة الملك بمناسبة الاحتفال ، في نوفمبر 2022 ، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي أكد فيه الملك : "نؤكد مرة أخرى أن عرقلة العملية السياسية بين الإسرائيليين والفلسطينيين لا تخدم السلام الذي نود أن نراه سائدا في المنطقة. وفي الوقت نفسه ، نشجع أي إشارة إيجابية وأي مبادرة جديرة بالثناء ، من شأنها أن تعيد مناخ الثقة وتفضل بدء مفاوضات مسؤولة تكون نتائجها تسوية عادلة وشاملة ودائمة للقضية الفلسطينية ، وفقا لقرارات الشرعية الدولية وعلى أساس الحل الواقعي القائم على وجود دولتين".



الرباط : الإعلان عن إحداث المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي

عبدالحق خرباش .. 23.02.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET
حقيقة نيوز . نت



MAP
الرباط : الإعلان عن إحداث المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة
ذات الاختصاص القضائي

جرى ،اليوم الجمعة، التوقيع على "إعلان الرباط" الذي ينص على إحداث المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي، وذلك خلال حفل ترأسته السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات.

وتهدف هذه المنظمة إلى تيسير التعاون بين مؤسسات الرقابة ذات الاختصاص القضائي بالبلدان الأعضاء، وتطوير معايير العمل والممارسات الجيدة في مجال أنشطة الرقابة المالية والمحاسبة.

كما تروم تعزيز تبادل التجارب والخبرات بين هيئات الرقابة المالية في الدول الأعضاء، والمساهمة في تطوير المبادئ والمعايير المهنية، ورفع التحديات المشتركة والطارئة في مجال الرقابة المالية.

وفي تصريح للصحافة على هامش حفل التوقيع، الذي عرف حضور ممثلي 16 جهازا للرقابة العليا للمالية والمحاسبة من دول إفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا، أكدت السيدة العدوي، أن إحداث هذه المنظمة، الذي يعد تنويعا دوليا للمهام التي يضطلع بها قضاة الحسابات، سيساهم في تعزيز العمل القضائي للأجهزة العليا للرقابة

وأكدت الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات على الدور الفعال لهذه المبادرة في تحسين أداء المحاكم المالية والرفع من مردوديتها، فضلا عن الدعم الفعلي لمبادئ الشفافية والنزاهة لفائدة الصالح العام بالبلدان الأعضاء.

من جهته، شدد رئيس منظمة الأنتوساي ورئيس محكمة الحسابات الفيدرالية بالبرازيل، برونو دانتاس، على أهمية الدور الذي ستضطلع به المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاص القضائي في تحسين أداء مؤسسات الرقابة المالية، والرفع من فاعلية أداء القطاع العمومي.

وأبرز أن هذه المنظمة الجديدة ستسعى إلى تعميق التشاور بين البلدان الأعضاء لوضع إطار مشترك للتعاون بغية تقوية التبادل المؤسسي للخبرات والتجارب، وإرساء نموذج مشترك لعمل هيئات الرقابة المالية ذات الاختصاص القضائي.

من جانبه، سلط ممثل الرئيس الأول لمحكمة الحسابات الفرنسية، جيل ميلير، في تصريح مماثل، الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به

المؤسسات العليا للرقابة في ضمان ترشيد المال العام وترسيخ أسس الدولة الحديثة.

وأكد أن إحداهن هذه المنظمة سيساعد على إرساء نموذج للتعاون الدولي بين مؤسسات الرقابة في البلدان الأعضاء وتثمين عملها وتحسين أدائها.

وكان المجلس الأعلى للحسابات قد نظم، أمس الخميس، ندوة دولية في موضوع "نظام المسؤولية أمام الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الحصيلة والآفاق".

وعرفت هذه الندوة مشاركة عدد من المسؤولين والممارسين المنتسبين لمجتمع أجهزة الرقابة من مختلف جهات مجتمع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة .



17 سنة لشبكة السمسة في أجهزة طبية بمستشفى تازة

عبدالحق خرباش .. 21.02.2024
كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANEWS.NET



حقيقة نيوز . نت العمق

17 سنة لشبكة السمسة في أجهزة طبية بمستشفى تازة

أدانت محكمة الاستئناف بفاس، في الساعات الأخيرة من يومه الثلاثاء، شبكة "السمسة في التجهيزات الطبية" بمستشفى ابن باجة بتازة بالحبس النافذ والغرامة المالية.

وقضت المحكمة في حق المتهم الرئيسي مدير مستشفى ابن باجة بتازة بالسجن 4 سنوات سجنا نافذا وغرامة مالية قدرها 30000 درهم، و4 سنوات لموظف بمستشفى ابن باجة وغرامة قدرها 10000، وثلاث موظفين بسنة ونصف وغرامة قدرها 10000 درهم، وسنة موقوفة التنفيذ لحارس أمن خاص في حدود ثمانية أشهر، وسنة لموظفين آخرين موقوفة التنفيذ، فيما تم الحكم بـ6 أشهر نافذة في حق ثلاثة أشخاص يمتلكون مصحات خاصة، وغرامة قدرها 2000 درهم، و3 أشهر لتقني بالمستشفى وغرامة مالية قدرها 2000 درهم.

وقرر رئيس غرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال، الحكم مصادرة الأجهزة الطبية التابعة لمستشفى ابن باجة والتي تم العثور عليها بمصحات خاصة، كما قرر تعويض المطالب بالحق المدني في شخص وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بمبلغ 400000 درهم تضامنا، فيما تم الحكم لصالح الجمعية المغربية لحقوق الانسان بقبول الطلبات المدنية وتعويضها بدرهم رمزي.

وكان نائب الوكيل العام للملك، بمحكمة الاستئناف بفاس، قد طالب بالحبس النافذ في حق المتهمين 12 في ملف السمسة بأجهزة طبية عمومية، مشيرا إلى أن إصدار أحكام الردع ستكون عبرة لكل من سولت

له نفسه التلاعب بأموال المواطنين.

يشار إلى أن عناصر الفرقة الجهوية للشرطة القضائية بفاس، وبناءا على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، تمكنت بتاريخ 24 نونبر 2023، من توقيف 12 شخصا، من بينهم مدير وموظفون بمستشفى عمومي وثلاثة مسيرين لمؤسسات استشفائية خصوصية بتازة، وذلك للاشتباه في تورطهم في قضية تتعلق بالسرقة وخيانة الأمانة واختلاس أموال عمومية والارتشاء.

وأوضح بلاغ سابق للمديرية العامة للأمن الوطني، أنه حسب المعطيات الأولية المتوفرة إلى غاية هذه المرحلة من البحث، يشتبه في تورط الأشخاص الموقوفين في التلاعب في وثائق إدارية لبيع وتفويت أجهزة ومعدات طبية عمومية، وتقديمها على أنها متلاشية رغم أنها مازالت صالحة للاستعمال.

وأضاف البلاغ أنه يشتبه في تورط المعنيين بالأمر في ممارسة أعمال الابتزاز في حق من رست عليهم عمليات السمسرة العمومية، التي تطال هذه المعدات الطبية، فضلا عن تفويتها إلى عدد من المقاولات الطبية الخصوصية.

وسجل المصدر ذاته أن إجراءات التفتيش المنجزة في إطار هذه القضية بداخل منازل المشتبه فيهم ومصحاتهم الخصوصية، أسفرت عن حجز العشرات من الأجهزة والأدوات والمعدات الطبية المتحصلة من هذه الأنشطة الإجرامية، فضلا عن مجموعة من الأواني والأسرة والشاشات والمكيفات والطابعات والحواسيب التي تم تفويتها بنفس الأسلوب الإجرامي.



فاس.. أجهزة لا زالت صالحة للاستعمال قيمتها قد تصل إلى 200 مليون.

عبدالحق خرباش . . 21.02.2024.

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة [HAKIKANews.NET](http://HAKIKANews.net)



حقيقة نيوز . نت

محاكمة المدير ومن معه المستشفى الإقليمي ابن باجة فاس.. أجهزة لا زالت صالحة للاستعمال قيمتها قد تصل إلى 200 مليون . عقدت الهيئة القضائية بغرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال لدى استئنافية فاس، اليوم الثلاثاء ، 20.02.2024 الجلسة السابعة لمحاكمة مدير مستشفى ابن باجة بتازة و 11 من المتهمين الآخرين على خلفية متابعتهم في ملف ما بات يعرف إعلاميا بـ"عصابة مستشفى ابن باجة".

مصادر قالت أن الوكيل العام للملك طالب بتشديد العقوبة ضد جميع المتهمين وذلك بإدانتهم بالحبس النافذ ، مؤكدا أن ما حدث مأساوي وكارثي ، باعتبار أن القضية تمس قطاع الصحة باعتباره قطاعا حيويا يحظى بأولوية من طرف جلالة الملك ، وتبيد المال العام يعرض سلامة المواطنين للخطر .

وأشار الوكيل العام إلى أن الأجهزة والمعدات التي تم بيعها كأنها متلاشيات تحت إشراف مدير مستشفى ابن باجة بتازة، هي أجهزة لا زالت صالحة للاستعمال، وبعد تقييمها تبين أن قيمتها قد تصل إلى 200 مليون .

وكشف الوكيل العام في مرافعته، أن أحد المطالبين بالحق المدني، صرح بتقديم رشوة من أجل الاستفادة من السمسة، كما أنه تم ضبط آليات تابعة للمستشفى العمومي بمنازل كل من مدير المستشفى

، وموظفين وتقنيين بالمستشفى

و يتابع مدير مستشفى تازة، بتهم "اختلاس وتبديد أموال عامة، واستغلال النفوذ، والارتشاء، وأخذ منفعة من مؤسسة يتولى إدارتها، والتزوير في محررات رسمية واستعمالها"، فيما يتابع كل من (م.ع)، و(ج.ا)، موظفين بالمستشفى نفسه، و(ع.د.ع) موظف عمومي، بتهم "اختلاس، وتبديد أموال عامة، واستغلال النفوذ، والارتشاء، والتزوير في محررات رسمية".

فيما يتابع (م.ب) وهو ممرض رئيسي بالمستشفى ذاته، و(ع.ك) موظف، و(ع.ا) موظف بوزارة الصحة، بتهم "المشاركة في اختلاس وتبديد أموال عامة، والتزوير في محررات رسمية، وفي استعمالها

أما فيما يتعلق بالمتهمين (ع.ع.ل)، و(ع.ه.س) و(ك.م.ص)، و(ع.ج.ب)، فقد توبعو بتهم "المشاركة في اختلاس وتبديد أموال عامة، وإخفاء شيء متحصل عليه من جناية". فيما توبع (ع.ق.ع) مراقب حراس الأمن "الخاص، بتهمة "المشاركة في اختلاس وتبديد أموال عامة



أشغال مجلس إدارة وكالة الحوض المائي لسبو برسم دورة سنة 2023

عبدالحق خرباش .. 13.02.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANNEWS.NET



حقيقة نيوز . نت
ترأس السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء، صباح يوم الإثنين 12 فبراير 2024، بمقر عمالة إقليم تاونات، أشغال مجلس إدارة وكالة الحوض المائي لسبو برسم دورة سنة 2023، بحضور السيد والي جهة فاس-مكناس عامل عمالة فاس، والسيد عامل إقليم تاونات، والسيد رئيس مجلس جهة فاس-مكناس، وعدد من السيدات والسادة المنتخبين البرلمانيين، والسيدات والسادة أطر الوزارة.
ويهدف هذا الاجتماع الذي يأتي في ظرفية استثنائية تتسم بقلّة التساقطات المطرية إلى حصر حسابات الوكالة برسم السنة المالية 2022، وتقديم برنامج عمل ومشروع ميزانيتها برسم السنة المالية 2024، فضلا عن الوقوف على مدى تقدم انجاز ميزانية سنة 2023.
وفي كلمته الافتتاحية، أكد السيد نزار بركة، أن حكومة صاحب الجلالة تعمل على كافة المستويات لمعالجة إشكالية الماء في كل أبعادها بالجدية اللازمة، مستحضرة توجيهات جلالتة السامية التي تهم مشاريع بناء السدود وشبكات الربط البيئي بين الأحواض المائية وترشيد استغلال المياه الجوفية والحفاظ على الفرشات المائية والتدبير الأمثل للطلب، بالتوازي مع ما يتم إنجازه في مجال تعبئة المياه، وتعزيز التوجه الهادف للاقتصاد في استخدام الماء وبخصوص المشاريع المائية الحالية بحوض سبو، تم التأكيد أن السنة الماضية تميزت بمواصلة أشغال إنجاز سد مدار بإقليم صفرو بسعة تخزين تصل إلى 700 مليون م³، ومواصلة أشغال إنجاز سد سيدي عبو بإقليم تاونات بسعة تخزين تصل إلى 200 مليون م³، وكذا مواصلة أشغال إنجاز سد كدية البرنة بإقليم سيدي قاسم، إضافة إلى مواصلة أشغال إنجاز سد الرتبة بإقليم تاونات بسعة تخزين تصل إلى مليار م³.
وفي السياق ذاته ذكر السيد الوزير أن الحكومة منكبة على تنزيل

برامج هيكلية بحوض سبو، إذ تمت مواصلة إنجاز عدد من المشاريع أبرزها مشروع تقوية نظام التزويد بالماء الصالح للشرب لمدينتي فاس ومكناس من خلال ربطهم بسد إدريس الأول، وإنجاز الشطر الاستعجالي لمشروع الربط المائي بين حوضي سبو وأبي رقراق والذي سيمكن من تحويل 300 إلى 400 مليون م³ في السنة، وكذا مواصلة إنجاز مشروع تحويل مياه سد مدار لسهل سايس، وذلك للحد من الاستنزاف الذي تعرفه الفرشة المائية لطبقة سايس.

وفي الأخير نبيّنه السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء إلى أن حالة الإجهاد المائي الذي تعرفه هذه الجهة يستدعي بالإضافة إلى إنجاز البنيات التحتية والتجهيزات المائية، التتبع واليقظة واتخاذ الإجراءات اللازمة للاقتصاد في الماء، ومحاربة كل أشكال التبذير والاستغلال العشوائي وغير المسؤول للمياه.





تمويل الأسواق بمختلف المواد الاستهلاكية يبقى عاديا

عبدالحق خرباش 09.02.2024..

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة [HAKIKANews.NET](http://HAKIKANews.net)



حقيقة نيوز . نت

بتعليمات ملكية سامية، عقدت اللجنة الوزارية المشتركة لليقظة وتتبع تمويل الأسواق والأسعار، اجتماعا يومه الجمعة 09 فبراير 2024 بمقر وزارة الداخلية، استعدادا لشهر رمضان المبارك المقبل 1445 هـ، وذلك بحضور السيدات والسادة وزير الداخلية ووزيرة الاقتصاد والمالية ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزير الصناعة والتجارة والكاتب العام لوزارة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة والمدراء العاميين لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة والمكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات

الغذائية والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني والمكتب الوطني للصيد، وبمشاركة السيدات والسادة ولاة الجهات وعمال عمالات وأقاليم وعمالات مقاطعات المملكة والكتاب العامين ورؤساء أقسام الشؤون الداخلية ورؤساء أقسام الشؤون الاقتصادية بالعمالات والأقاليم ورؤساء المصالح اللامركزية المعنية، الذين شاركوا في الاجتماع عن بعد .

يأتي هذا الاجتماع الموسع للجنة الوزارية المذكورة للوقوف على وضعية تمويل الأسواق والأسعار تحضيراً لحلول شهر رمضان المبارك ولتقييم حصيلة أنشطة المراقبة ومن أجل تعزيز عمليات ضبط الأسواق والتصدي الصارم لكافة أشكال المضاربة والتلاعب بالأسعار ومختلف الممارسات غير المشروعة التي من شأنها الإخلال بالسير العادي للأسواق والإضرار بصحة وسلامة المواطنين وبحقوق المستهلكين وبقدرتهم الشرائية .

وبخصوص وضعية تمويل الأسواق الوطنية ومن خلال المعطيات المقدمة من طرف مسؤولي القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية وخلصات الأبحاث الميدانية المنجزة بمختلف العمالات والأقاليم، فقد تبين أن تمويل الأسواق بمختلف المواد الاستهلاكية يبقى عادياً وبأن المخزونات المتوفرة والإنتاج المرتقب والعرض المنتظر توفيره خلال الأسابيع المقبلة سيتمكن من تلبية حاجيات الاستهلاك بالنسبة لمختلف المواد الأساسية خلال شهر رمضان المبارك والأشهر القادمة. وقد ساهمت الإجراءات والتدابير الاستباقية المعتمدة من طرف السلطات الحكومية والمصالح الإدارية المختصة، بتنسيق مع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين، في توفير متطلبات الأسواق الوطنية وتفادي أي نقص في التمويل من مختلف المواد الأساسية بما فيها المنتجات الفلاحية، رغم الإكراهات المرتبطة بضعف التساقطات المطرية ونقص الموارد المائية السطحية والجوفية المتاحة للأنشطة الزراعية .

وفي هذا السياق، تم التأكيد على اليقظة والتتبع واستمرار التعبئة من قبل جميع الفاعلين الاقتصاديين المعنيين ومختلف القطاعات والمصالح وهيئات المراقبة المعنية، لضمان استمرار التمويل المنتظم للأسواق والتحكم في التغيرات المتعلقة بالأسعار والعمل المستمر من أجل مراقبة وضبط الأسواق وتحسين نجاعة منظومة الإنتاج والتوزيع والتسويق ودعم القدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على سلامتهم وصحتهم .

وبهذا الخصوص، تم توجيه التعليمات لجميع المتدخلين وعلى رأسهم السيدة والسادة الولاة والعمال من أجل العمل والحرص على :

■ مواصلة وتعزيز إجراءات التنسيق واليقظة وتعبئة كافة السلطات والإدارات والهيئات المعنية واتخاذ ما يلزم من تدابير بهدف التمويل الكافي والمنتظم للأسواق بمختلف عمالات وأقاليم المملكة ورصد أي اختلال محتمل في التمويل وفي مسالك التوزيع ومواجهته بالنجاعة والسرعة المطلوبتين؛

■ تكثيف تدخلات مصالح المراقبة، والسهر على فرض احترام

المقتضيات القانونية المتعلقة بالأسعار والمنافسة وحماية المستهلك والتصدي، بما يلزم من صرامة وحزم، لكل أشكال المضاربة والاحتكار والادخار السري ولجميع الممارسات التجارية المخلة بالسير العادي للأسواق أو التي تمس بحقوق المستهلك أو بصحته وسلامته وتفعيل المساطر الجزرية المنصوص عليها قانونيا في حق مرتكبي المخالفات المذكورة وتعزيز التنسيق بين السلطات والمصالح المختصة في هذا الشأن.

- العمل على تكثيف التواصل مع المستهلكين والمهنيين وفعاليات المجتمع المدني، عبر مختلف الوسائل المتاحة، بإشراك كافة المصالح والهيئات المعنية وجمعيات حماية المستهلك ووسائل الإعلام، لتوعية وتحسيس المستهلكين ودعوتهم لتبني تصرفات استهلاكية مسؤولة وسليمة؛
- تفعيل أرقام الاتصال وخلايا المداومة بالعمالات والأقاليم ومختلف المصالح والمؤسسات المعنية، لتمكين المستهلكين وكافة الفاعلين المعنيين من تقديم شكاياتهم والتبليغ عن حالات الغش أو نقص التمويل أو الممارسات التجارية غير المشروعة أو المشبوهة والحرص على المعالجة الناجعة والسريعة للشكايات المقدمة، بتنسيق مع المصالح والهيئات المعنية.



التزام المغرب بتفعيل آليات التعاون الدولي في مجال العدالة الرقمية وانخراطه في التطور الرقمي العالمي.

عبدالحق خرباش .. 07.02.2024

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.NET



حقيقة نيوز . نت

استضافت مدينة طنجة مؤتمرًا دوليًا حول "التحول الرقمي لمنظومة العدالة: رافعة لعدالة فعّالة وشمولية" بتاريخ 8 و9 فبراير 2024، بتنظيم من وزارة العدل بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD). شارك في المؤتمر ممثلون عن دول مختلفة وخبراء بارزون في مجال العدالة الرقمية ومنظمات دولية.

يهدف الملتقى إلى تعزيز التعاون الدولي وتبادل الخبرات في مجال

العدالة الرقمية، ويسعى إلى إنشاء إطار لمشاركة أفضل الممارسات. كما يشكل فرصة فريدة لتعميق الحوار حول فرص التحول الرقمي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

ناقش المؤتمر عدة مواضيع من بينها تحديات وفرص التحول الرقمي للعدالة، والإطار القانوني والتنظيمي، وخدمات العدالة الرقمية المرتكزة حول المرتفعات.

أكد وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي أن "التحول الرقمي في مجال القضاء هو رافعة أساسية للعدالة وهو في صلب الاستراتيجية الحكومية لتطوير قضاء الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطنين. كل الجهود متظافرة من أجل نظام قضائي فعال وشمولي".

يبرز المؤتمر دور التحول الرقمي كأساس لتحديث البنية التحتية والخدمات القضائية، في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030. وأيضاً دعماً لخطة الاتحاد الإفريقي لسنة 2063.

يأتي هذا المؤتمر في إطار جهود وزارة العدل لتطوير منظومة العدالة رقمياً، ويعكس التزام المغرب بتفعيل آليات التعاون الدولي في مجال العدالة الرقمية وانخراطه في التطور الرقمي العالمي.



بيع جهاز الفحص بالصدى لشركة بالدار البيضاء

عبدالحق خرباش .. 07.02.2024.

كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة HAKIKANews.net



هبة بريس

انطلقت اليوم الثلاثاء 06 فبراير الجاري، بغرفة الجنايات الابتدائية لجرائم الأموال لدى محكمة الاستئناف بفاس، محاكمة شبكة سماسة المعدات الطبية بتازة في جلستها السادسة، وبشكل رسمي وبحضور جميع أفراد الشبكة مؤازرين بدفاعهم، و التي يتزعمها مدير مستشفى "ابن باجة" بتازة.

هذا وبعد الاستماع لجميع المتهمين من طرف الهيئة القضائية، أجمع المتهمون على أن الدكتور (خ _ ف) كان على علم بكل ما يجري داخل مستشفى "ابن باجة" من اختلالات وسرقات تهم معدات وأجهزة طبية وبيوطبية ومكيفات وشاشات وأدوات وغيرها، فيما نفى المدير جميع الاتهامات الموجهة إليه بعد مواجهته بتصريحات المتهمين العاملين داخل المستشفى العمومي بتازة. كما إتهم المتهمون رئيس الصيانة . ببيع جهاز الفحص بالصدى لشركة بالدار البيضاء .

